

دروس في

اصول الفقه

(الدرس العشرون)

المعاني الحرفية

(الجزء الأول)

قام علماء الاصول في مجال المعاني الحرفية بالبحث عنها في
مقامين :

المقام الأول : في تبين معاني الحروف و توضيح ما به يمتاز الحرف
عن الإسم.

المقام الثاني في بيان كيفية الوضع فيها و أنه خاصّ أو عامّ.

المقام الأول : حقيقة المعنى الحرفي

اختلف العلماء في تبين المعنى الحرفي و اختاروا نظريات مختلفة
كما يلي :

النظرية الأولى : هي أنّ المعنى الحرفي لايفترق عن المعنى
الإسميّ في عالم المفهومية ، و ان الاستقلالية و عدمها خارجتان

عن حريم المعنى. و بناً على هذا ، لا يتّصف المعنى في حد ذاته بالاستقلال و لا بعدمه ، بل أنّهما قد نشئا من اشتراط الواضع. و من الذين يميلون إلى هذه النظرية هو المحقق الخراساني ، حيث يقول في كتابه "كفاية الاصول" ما نصّه :

"و التحقيق - حسبما يؤدي إليه النظر الدقيق - أن حال المستعمل فيه و الموضوع له فيها (أي في الحروف) حالهما في الاسماء ، و ذلك لان الخصوصية المتوهمة ، إن كانت هي الموجبة لكون المعنى المتخصص بها جزئياً خارجياً ، فمن الواضح أن كثيراً ما لا يكون المستعمل فيه فيها كذلك بل كلياً ، و لذا التجأ بعض الفحول إلى جعله جزئياً إضافياً ، و هو كما ترى.

و إن كانت هي الموجبة لكونه جزئياً ذهنياً ، حيث أنه لا يكاد يكون المعنى حرفياً ، إلا إذا لوحظ حالة لمعنى آخر ، و من خصوصياته القائمة به ، و يكون حاله كحال العرض ، فكما لا يكون في الخارج إلا في الموضوع ، كذلك هو لا يكون في الذهن إلا في مفهوم آخر ، و لذا قيل في تعريفه : بأنه ما دل على معنى في غيره ، فالمعنى ، و إن كان لا محالة يصير جزئياً بهذا اللحاظ ، بحيث يباينه إذا لو حظ ثانياً، كما لو حظ أولاً ، و لو كان اللاحظ واحداً ، إلا أن هذا اللحاظ لا يكاد مأخوذاً في المستعمل فيه ، و إلا فلا بد من لحاظ آخر ، متعلق بما هو ملحوظ بهذا اللحاظ ، بداهة أن تصور المستعمل فيه مما لا بد منه في استعمال الالفاظ ، و هو كما ترى.

مع أنه يلزم أن لا يصدق على الخارجيات ، لامتناع صدق الكلّي العقلي عليها ، حيث لا موطن له إلا الذهن ، فامتنع إمتثال مثل (سر من البصرة) إلا بالتجريد و إلغاء الخصوصية ، هذا مع أنه ليس لحاظ المعنى حالة لغيره في الحروف إلا كلاحظه في نفسه في

الاسماء ، و كما لا يكون هذا اللحاظ معتبرا في المستعمل فيه فيها،
كذلك ذاك اللحاظ في الحروف ، كما لا يخفى.

و بالجملة : ليس المعنى في كلمة (من) و لفظ الابتداء - مثلا - إلا
الابتداء ، فكما لا يعتبر في معناه لحاظه في نفسه و مستقلا ،
كذلك لا يعتبر في معناها لحاظه في غيرها و آله ، و كما لا يكون
لحاظه فيه موجبا لجزئيته ، فليكن كذلك فيها".

الاعتراض عليه

و يمكن الاعتراض عليه بأنه بناء على هذا الرأي ، لا يبقى فرق بين
الأسم (مثل كلمة "الابتداء") و الحرف (مثل كلمة "من") بحسب
المعنى. فيجوز استعمال كل واحد منهما مكان الآخر. و الحال أنّ
بطلانه واضح.

و حاول المحقق الخراساني أن يجيب عن هذا الاعتراض بقوله :
"الفرق بينهما إنما هو في اختصاص كل منهما بوضع ، حيث وضع
الاسم ليراد منه معناه بما هو هو و في نفسه ، و الحرف ليراد منه
معناه لا كذلك ، بل بما هو حالة لغيره ، كما مرت الإشارة إليه مرة ،
فالاختلاف بين الاسم و الحرف في الوضع ، يكون موجبا لعدم جواز
استعمال أحدهما في موضع الآخر ، و إن اتفقا فيما له الوضع ، و قد
عرفت - بما لا مزيد عليه - أن نحو إرادة المعنى لا يكاد يمكن أن
يكون من خصوصياته و مقوماته".

و لكنّ السيّد الخوئي ردّ على هذا الجواب بأنّ : حديث اشتراط
الواضع مما لا محصل له ، فان الاشتراط المذكور هل هو اشتراط في
ضمن الوضع أو في خارجه ، و ما الدليل عليه أو على لزوم اتباعه
في اشتراطه ما لم يرجع إلى الجهات الراجعة إلى الموضوع أو

الموضوع له ، ثم على تقدير لزوم الاتباع فليكن كاحد الاحكام الشرعية التي توجد مخالفته استحقاق العقاب فلم لا يصح الاستعمال بحيث يعد من الاغلاط ، و غاية ما افيد في تقريبه ما ذكره المحقق صاحب الكفاية (قده) من إرجاع القيد يعنى الاشتراط إلى ناحية الاستعمال ، بان يكون ذات الموضوع له فيهما واحدة و الاختلاف في كيفية الوضع فان الاسم وضع ليستعمل مستقلا بخلاف الحرف ، فانه وضع لان يستعمل آلة ومراتا ، فالاستقلال و عدمه خارجان عن الموضوع له مأخوذان في مقام الاستعمال.

و يرد عليه ان المعنى يستحيل ان يكون في حد ذاته لا "مستقلا" و "لامستقل" ، و ليس هذا الا ارتفاع النقيضين. مضافا إلى ان تقييد الاستعمال في مقام الوضع لا يزيد على تقييد الموضوع له ، فكما انه يصح الاستعمال في الموضوع له مجازا فليكن استعمال الاسم في موضع استعمال الحرف و بالعكس كذلك. ثم ان الاستقلال و عدمه هل هما من الفصول أو المنوعة من قبيل الاعراض؟

و على الاول يلزم تركيب المعاني و قد بينا تجردها و بساطتها ، مع انه لا معنى لاختلاف الجنس في مقام الوضع و الفصل في مقام الاستعمال.

و على الثاني فما السبب في وجود هذا العرض؟ . و على كل تقدير فلا معنى لاشتراط الواضع ما لم يكن سنخ المعاني مختلفة.

النظرية الثانية

و هي أنّ الحرف لم يوضع لمعنى اصلا ، بل وضع ليكون قرينة على كيفية إرادة مدخوله، نظير الإعراب. فالحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أنّ في ذلك الشيء فائدة ما، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دالّ على معنى في

شيء أصلاً. مثلاً : معنى كلمة الدار يلاحظ بنحوين : أحدهما بما انه موجود عيني خارجي فيقال : "دار زيد واسعة". و الثاني بما انه ظرف مكان لشيء آخر ؛ فكلمة "في" في قولك "جلست في الدار" تدل على ان الدار لوحظت بنحو الاينية لا العينية.

و نسب هذا الرأي إلى المحقق الرضي في شرحه لمدممة ابن الحاجب.

الاعتراض عليه

و يلاحظ عليه بأنّ الظرفية إما ان تؤخذ في مفهوم الدار بحسب الوضع ، أو تدل عليها كلمة "في" مثلاً. و الاول باطل على الفرض ، فيثبت الثاني.

مضافاً إلى أنّ المتبادر من الحروف عند الاستعمال غير ما هو المتبادر من الإعراب في آخر الكلام ، فإنّ الحروف يتبادر منها معانيها المخصوصة كالظرفية و الابتدائية و أمثالهما من نفس الحروف ؛ بخلاف الإعراب ، الذي لا يكون إلا كعلامة للفاعلية أو المفعولية أو غيرهما.

النظرية الثالثة

و هي ما أشار إليها المحقق الشريف - كما في حواشيه على المطوّل - بأنّ معاني الأسماء معان مستقلة ملحوظة بذواتها، و معاني الحروف معان آلية ، حيث إنّها تُلحظ بنحو الآلية و المرآتية لملاحظة غيرها.

و يبتني هذا الرأي على التعريف المشهور للاسم و الحرف، و هو ما ذكره ابن الحاجب صاحب الكافية ، من أنّ الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه ، و الحرف ما دلّ على معنى في غيره.

و قام بعض المعاصرين بشرح هذه النظرية و قال : إنّ المعنى في حد ذاته يتصوّر على قسمين:

الف - أن يكون مفهوماً محصّلاً في نفسه، و لا يتوقّف تصوّره في الذهن إلى معنى آخر.

ب - أن يكون مفهوماً متحقّقاً في الذهن لا بنفسه ، بل بتبع غيره. و المعاني الاسميّة هي معان مستقلة ملحوظة بذواتها، بخلاف المعاني الحرفية ، فإنّها معان آلية و غير مستقلة حيث إنّها تلاحظ بنحو المرآتية لملاحظة غيرها.

و ذلك لأنّ الإنسان يجد في الوجود أقساماً من الحقائق:

القسم الأوّل: ما هو مستقل ذاتاً و ماهية، كما هو مستقل خارجاً و وجوداً، كالجواهر ؛ و يعبر عنه بـ "ما وجوده في نفسه لنفسه" و يشير قولهم: "في نفسه" إلى كونها ذات مفاهيم مستقلة، و يشير قولهم: "لنفسه" إلى كونها غير ناعته على خلاف الأعراض المتأصلة.

القسم الثاني: ما هو مستقل ذاتاً و ماهية، غير مستقل خارجاً و وجوداً ، كالأعراض ؛ فإنّها مستقلة من حيث المفهوم و الماهية، لكنّها غير مستقلة في عالم الوجود خارجاً ، لأنّها لا توجد إلاّ في الموضوع.

القسم الثالث: ما هو غير مستقل ذاتاً و ماهية ، كما هو غير مستقل وجوداً و خارجاً، و يكون فانيا في غيره من حيث المفهوم و الوجود الخارجى. و هذا النحو من الوجود يسمّى بـ "الوجود الرابط" و "المعنى الحرفي". و لا يتحقق هذا المعنى إلا مندكاً في غيره.

هذا ، و لكن للكلام تتمّة نذكرها في الدرس الآتي. إنشاء الله .